النهار

الخميس ٠٨ كانون الأول ٢٠١١ - السنة ٧٨ - العدد ٢٤٥٨٦

سلامة لـ"النهار": المصارف سليمة وأي تأثير أقل من ١٠% من الأرباح
وطربيه يدعو إلى عدم إعطاء قرار "موديز" أكثر مما يستحق

قبل يومين، خفضت وكالة "موديز" تصنيف المصارف اللبنانية من "مستقر" الى "سلبي". وامس، وهو اول يوم عمل بعد القرار، لم تبد سوق القطع اي رد فعل على قرار "موديز"، لأن المتعاملين يعرفون السوق على حقيقتها وهم افراد ليسوا صناديق مالية تتحرك وفقا لتلك التصنيفات. المهم "ان القطاع المصرفي في لبنان سليم ومحصن، والاموال التي يحتضنها هي في امان"، وفق تأكيد السلطات النقدية والمصرفية.

بعد ازمة ٢٠٠٨، باتت وكالات التقويم العالمية في دائرة الشكوك، لانها هي التي منحت تصنيفات ايجابية لمؤسسات ومصارف شكلت هي باكورة الانهيار المالي والمصرفي في الولايات المتحدة. ومع استمرار تداعيات تلك الازمات، تواصل وكالات التصنيف اطلاق الاحكام على دول ومؤسسات مالية ومصرفية من دون ما يبرز ارادتها في تحمّل مسؤولية ما تتخذه من قرارات.
حاكم مصرف لبنان رياض سلامة اكد لـ"النهار" تقديره لمؤسسات التقييم التي يفترض ان يكون لديها المهنية المطلوبة لقيادة الاسواق في هذا العالم المليء بالمخاطر، "لكننا لا نوافق "موديز" على قرارها لانه لا يستند الى عناصر مقنعة او الى تغييرات جديدة تبرر التعليق عليها، بل الى توقعات خاصة لم تُبحث معنا". واكد ان القطاع المصرفي سليم ومحصّن، "ويلتزم معايير بازل ٣ ولا سيما معايير الملاءة التي تبلغ حاليا نحو ٧ %، وقد اتفقنا مع المصارف ارتكازا الى توقعاتنا الايجابية للقطاع وامكاناته، على رفعها الى ١٢% لغاية الـ 2015".
خفض تصنيف المصارف اللبنانية لم يراع حجم السيولة التي تتمتع بها خلافا للمصارف العالمية، "اذ تفوق الـ٣٠%، اضافة الى ان لا استرسال لديها بالرافعة المالية مقارنة باموالها الخاصة وذلك قياسا بقطاعات ومصارف في العالم"، موضحا ان مصرف لبنان اخضع المصارف لاختبار الضغط بغية تحديد آثار مخاطر المنطقة عليها، "وتبين انها معدومة وقد تصل في حد اقصى الى ١٠% من الارباح". ونفى ان يكون للمصارف اللبنانية الموجودة في الخارج تعرّض ائتماني كبير على تلك الاسواق، مؤكدا ان الانكشاف الائتماني يبقى خاضعا للمعايير عينها التي يعمل عليها النموذج اللبناني حتى في الخارج. وكذلك، نفى وجود اصول مسمومة او مراكز على الديون السيادية في العالم وخصوصا في الاتحاد الاوروبي، "علما ان كل تعامل لمصارفنا مع فروعها والاسواق الخارجية هو منظم من خلال معايير مصرف لبنان والتي تحدّ كثيرا من المخاطر والآثار السلبية".
وقال سلامة "الاموال التي تدخل الى القطاع ليست كلها هي من دول عربية تشهد اضطرابات، "فمصارفنا موجودة في دول خليجية ونفطية تشهد نسب نمو مرتفعة".
وفي موقف مماثل، رأى رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ان قرار "موديز" جاء تحت تأثير التطورات في المنطقة "وليس ضعفا في القطاع المصرفي، وخصوصا انها نسبت الاسباب بوضوح الى تردي الاوضاع الاقتصادية في دول عربية توجد فيها استثمارات مصرفية وخصوصا في دول الجوار اي مصر وسوريا والاردن". وقال لـ"النهار" ان تقرير "موديز" يذكر بأن القطاع يعمل في مناطق مضطربة، "وهذا ما نرد عليه بالقول ان مصرف لبنان تأكد نتيجة اختبارات الضغط التي اجراها على المصارف العاملة في تلك الدول، ان تأثيراتها على المصارف اللبنانية محدودة، علما ان استثمارات المصارف اللبنانية في الخارج ليس كبيرة وليس لها اي تأثير على حجم نشاطها الاجمالي". وطمأن الى ان مصارف لبنان بخير "وقد استطاع قطاعنا ان يدحض دائما كل التوقعات السلبية منذ عشرات الأعوام".
وأوضح ان الوكالة لم تخفض تصنيف لبنان، "لكنها اشارت الى ان التوقعات بالنسبة الى القطاع المصرفي هي سلبية نتيجة السلبيات الاقتصادية في الخارج، اي انها لم تنسب الى القطاع اللبناني اي ضعف او خطر. بل خلاف ذلك، اشارت الى حجم السيولة واستمرار ربحية القطاع المصرفي بما يعني ان سبب تصنيفها الجديد ناجم عن انعكاسات دول الجوار التي تطول ايضا المصارف في تلك الدول". ودعا الى عدم اعطاء تقرير "موديز" اكثر مما يستحق وما هو ظاهر في خلاصته ويهدف الى توجيه الانظار الى الاخطار اللاحقة بالاقتصادات الخطرة. وقال انه لم يفاجئ بخفض التصنيف "طالما ان وكالة "ستاندرد اند بورز" تهدد بخفض تصنيف ٢٠ دولة اوروبية دفعة واحدة".

فيوليت البلعة
(violette.balaa@annahar.com.lb)

جميع الحقوق محفوظة – © جريدة النهار ٢٠١١